

Distr.: Limited
14 March 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

مشروع التقرير

المقرّر: أوليغ غيراسيمنكو (أوكرانيا)

إضافة

مناقشة مواضيعية للتحديات الجديدة في مراقبة السلائف الكيميائية

- ١- نظرت اللجنة، أثناء جلستها ١٢٧٥ و ١٢٧٦، المعقودتين يوم ١٣ آذار/مارس، في البند ٣ من جدول الأعمال، المعنون "المناقشة المواضيعية: التحديات الجديدة في مراقبة السلائف الكيميائية".
- ٢- وافتتح رئيس اللجنة المناقشة المواضيعية. وألقى رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات كلمة استهلاكية، تلاها عرض سمعي بصري قدمه ممثل للهيئة. وقُسمت المناقشة إلى موضوعين فرعيين حسبما اتفقت عليه اللجنة، هما: الموضوع الفرعي (أ) "تبادل المعلومات عن الاتجاهات الجديدة في تسريب السلائف والاتجار بها بغرض صنع الميثامفيتامين والأمفيتامين والإكستاسي" وغيرها من المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة؛ والموضوع الفرعي (ب) "تبادل المعلومات عن الاتجاهات الجديدة في تسريب السلائف والاتجار بها بغرض صنع الهيروين والكوكايين بصورة غير مشروعة". وركّز كلا الموضوعين الفرعيين على المسائل التالية: "المواد المستخدمة كسلائف للعقاقير الاصطناعية وغيرها من المخدرات والمؤثرات العقلية؛ و"الوسائل الجديدة لتسريب السلائف والاتجار بها"؛ و"الردود: التعاون



على الصعيدين المحلي والدولي". وبناء على اتفاق اللجنة، دارت المناقشة تحت إشراف سبعة أشخاص من أعضاء فريق المناقشة هم: ألان سانتوس (الولايات المتحدة)، وإبراهيم أحمد قدوة (جنوب أفريقيا)، وسوزان ستوفر (المفوضية الأوروبية)، وميخائيل فوناريف (الاتحاد الروسي)، الذين قدّموا عروضاً سمعية بصرية عن الموضوع الفرعي (أ)؛ وهيكاتور بيرنال كونتيراس (كولومبيا)، وحميد رضا راسيخ (جمهورية إيران الإسلامية) ونيكولا أنتونيو لوريللي (إيطاليا)، الذين قدّموا عروضاً سمعية بصرية عن الموضوع الفرعي (ب).

٣- وتكلم ممثلو أوكرانيا وكرواتيا وشيلي وأستراليا وتايلند وجمهورية كوريا وبلجيكا وألمانيا وكندا والبرازيل والأرجنتين وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية.

٤- وتكلّم كذلك مراقبون عن الصين وإندونيسيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وبلغاريا.

٥- كما ألقى كلمة المراقب عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

المداولات

الموضوع الفرعي (أ): تبادل المعلومات عن الاتجاهات الجديدة في تسريب السلائف والاتجار بها بغرض صنع الميثامفيتامين والأمفيتامين و"الإكستاسي" وغيرها من المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة

٦- ركّز أعضاء فريق المناقشة، خلال العروض التي قدموها وفي المناقشات التي تلت تلك العروض على الاتجاهات الحالية في تسريب السلائف والاتجار بها. فقد تطرق بعضهم لأساليب التسريب ودروب الاتجار الجديدة، بينما تحدث آخرون عن استخدام الكيمياءات البديلة، فضلاً عن استخدام مواد غير خاضعة للمراقبة الدولية لصنع المخدرات والمؤثرات العقلية ومن بينها الميثامفيتامين والأمفيتامين و"الإكستاسي". وتناول آخرون موضوع ظهور "سلائف مبتكرة"، وهي مواد مُصممة خصيصاً للتحايل على الرقابة الدولية. وشدّد على الدور الهام الذي يمكن للجمارك أن تضطلع به في الكشف عن الاتجار غير المشروع بالسلائف. وتناولت المناقشة المواضيعية كذلك دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في رصد الاتجار غير المشروع والحيلولة دون تسريب السلائف الكيميائية، بوسائل من بينها نظام الإشعار السابق للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر.

٧- وتناولت المناقشة المواضيعية آخر الاتجاهات في تسريب السلائف والاتجار بها على أيدي تنظيمات إجرامية، علاوة على المبادرات الوطنية والدولية، مثل تعزيز قدرات إنفاذ

القوانين وتشجيع تبادل المعلومات من أجل التصدي لتسريب السلائف، وبرامج وضع العلامات للسلائف.

٨- وأقرّ عدّة متحدثين باتساع نطاق الاتجار بالسلائف على الصعيد العالمي، لا سيما الإيفيدرين والسودوإيفيدرين والإيفيدرا التي تُستخدم لصنع الميثامفيتامين. وأعرب عن بالغ القلق من الممارسة المتزايدة الرامية إلى التحايل على المقتضيات القانونية بواسطة استخدام مشتقات سلائف المخدرات الاصطناعية والكيميائيات البديلة، مثل أسيتات ن-أسيلتيلسودوإيفيدرين، والفينيل أسيتيلكاربينول، وإيثيل فينيل أسيتات، غير الخاضعة للرقابة. بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وعلاوة على ذلك، قيل إن دروب تهريب جديدة تُستخدم لتسريب الكيمياءات السليفة، لأن أنماط الاتجار تتنوع في محاولة لحجب مصدر الكيمياءات وإخفاء الاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

٩- ودعا عدّة متحدثين إلى توثيق التعاون الدولي وتكثيف جهود إنفاذ القوانين، بما في ذلك زيادة الضوابط الحدودية وتعزيز تبادل الاستخبارات للكشف عن المختبرات السرية لصنع المخدرات. وأعرب المتحدثون عن التزامهم بالمبادرات الدولية والإقليمية المشتركة، مثل مشروع "التلاحم" (Project Cohesion)، ومشروع "بريزم" (Project Prism)، وعملية "القناة" لعام ٢٠٠٦ (Operation Channel 2006)، ونظام الاتحاد الأوروبي لمعلومات المخاطر، والوحدة الأوروبية المشتركة المعنية بالسلائف. وتم التأكيد على قيمة نظم الإشعار بالخطر التابعة لمشروع بريزم.

١٠- وأشار عدد من المتحدثين إلى ضرورة أن تستخدم الأجهزة المختصة ضوابط رقابية فعّالة لمنع تسريب السلائف من التجارة المشروعة. وقدّم بعض الممثلين معلومات عن التشريعات الجديدة والمبادرات الوطنية بشأن مراقبة السلائف التي بدأ العمل بها في بلدانهم، بما في ذلك تدابير مثل تجريم تلك الأفعال على النحو المناسب، والإشعار السابق للتصدير، وشهادات المستعمل النهائي. وشدد عدّة متحدثين على أهمية وفعالية رصد صفقات السلائف من خلال الإشعارات السابقة للتصدير باستخدام نظام الإشعار السابق للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر الذي وضعته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

١١- وشدد عدّة متحدثين على أهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات، لا سيما فيما بين الهيئات المختصة والشركاء المعنيين، مثل صناعات المواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية، وخبراء التحليل الشرعي، وغيرهم من الجهات. وأكد بعض المتحدثين على ضرورة الاضطلاع مع أولئك الشركاء بأنشطة إذكاء الوعي والتدريب بالتركيز على الاتجاهات

والتدابير المضادة الجديدة. وأشار إلى أن اعتماد أفضل الممارسات المتبعة في الصناعة الكيميائية تطور إيجابي. وذكر بعض الممثلين أنه اضطلع بمجموعة واسعة من أنشطة التدريب في مجال مكافحة الاتجار بالسلائف. وأشار أيضا إلى أهمية توعية الجهاز القضائي.

١٢ - وشدد المتحدثون على الحاجة إلى تدابير منع جديدة وابتكارية، مثل توصيف السمات الكيميائية وبرامج وضع العلامات (إدراج علامات كيميائية في شحنات السلائف) تسمح بالتعرف على المواد ومصدرها. وأشار إلى أن إدراج علامات للسلائف قد يستتبع النظر في مسائل تقنية ولوجيستية معقدة، وكذلك في مسألة الموارد، وأن الأمر يقتضي التعاون بين الصناعات المعنية والقيام بمزيد من البحوث. ونوقشت مسألة جمع العينات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات بشأن خصائص البصمة المميزة للسلائف. ولكن أشار إلى أن هذه المبادرة ستتطلب إجراء بحث معمق لأنها ستستدعي مداومة جمع عينات كل السلائف من جميع المصادر، وأنه يتعين أولا تحليل تلك العينات ثم التأكد مما إذا كانت تملك بصمات تميز كل واحدة منها وأن هذه العملية قد تكون معقدة.

١٣ - وأشار ممثل بلغاريا إلى أنه لا يجري صنع "الإكستاسي" في بلده وأنه تم القضاء على صنع الأمفيتامينات بطرق غير مشروعة بفضل جهود إنفاذ القانون.

الموضوع الفرعي (ب): تبادل المعلومات عن الاتجاهات الجديدة في تسريب السلائف والاتجار بها بغرض صنع الهيروين والكوكايين بصورة غير مشروعة

١٤ - ركزت المناقشة المواضيعية حول الموضوع الفرعي (ب) على المواد التي يشيع استخدامها في صنع الهيروين والكوكايين بطريقة غير مشروعة. ولوحظ أنه بالإضافة إلى المواد الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨، أصدرت الآليات الإقليمية وفرادى الدول قوائم بالسلائف الخاضعة للمراقبة تضمنت بدائل الكيميائية المتكونة من مواد لا تخضع للمراقبة الدولية. واقترح إبلاء الاعتبار لتنسيق تلك القوائم، الأمر الذي قد يُسهّل التعاون الدولي وتبادل المعلومات عن البدائل الشائعة التي لا تخضع للمراقبة الدولية. وذكر أن محاولات التسريب والتهريب هي محاولات متنوعة وصارخة، وتتراوح بين التهريب عبر الحدود المفتوحة، والتزوير في وصف السلع في التجارة الدولية، والسرقة وصنع واستخدام كيميائيات بديلة لا تخضع للمراقبة الوطنية أو الدولية. ويخلف استخدام المواد الكيميائية في صنع المخدرات غير المشروع آثارا سلبية كثيرا ما تكون سامة ومضرة بالبيئة.

١٥- وأشير إلى ضرورة بناء قدرات أجهزة مراقبة المخدرات وأجهزة إنفاذ القوانين التي هي في الواجهة على تحديد السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية، وإلى ضرورة وضع قاعدة معارف بشأن الاتجاهات في استخدام البدائل الكيميائية الشائعة.

١٦- وأشير إلى المشاكل التي يحدثها التصدير إلى البلدان التي تفتقر إلى نظم رقابية مناسبة، وكذلك إلى تلك التي تملك نظاما تجاريا محليا غير مأذون به. وقيل إن مراقبة السلائف على نحو فعال مسألة تهم وكالات متعددة، وإن إدارة الحدود بحزم تمثل حجر الزاوية للاستراتيجيات الوطنية. وما انفك التعاون على إنفاذ القوانين يثبت مرارا وتكرارا جدواه في ضبط السلائف الكيميائية. ودعي إلى تشجيع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية بشأن السلائف وتنفيذها.

١٧- ولخص رئيس اللجنة النقاط البارزة في المناقشة المواضيعية، كما يلي:

(أ) من الواضح أن الضوابط الرقابية الدولية للسلائف ناجعة، وهو ما تشهد به الإحصاءات المتعلقة بالسلائف المضبوطة، ومحاولات التسريب الموقوفة وتغيير دروب وأساليب الاتجار على الصعيد الدولي؛

(ب) الفعالية القوية لنظام الإشعار السابق للتصدير كوسيلة لمكافحة التسريب، وضرورة اتباعه من قبل الدول كافة؛

(ج) بالرغم من جميع آليات المراقبة، ما زالت الكيميائيةات اللازمة لصنع الهيروين والكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية بطريقة غير مشروعة تصل إلى مواقع الصنع؛

(د) ظهور تحديات جديدة. فما أن يبدأ تنفيذ الضوابط الرقابية في منطقة واحدة، حتى ينصرف المتجرون إلى أساليب أخرى لتسريب المخدرات ويسلكون دروبا جديدة في تهريبها. وثمة اهتمام متزايد بتسريب المستحضرات الصيدلانية المشروعة. وقد بدأت أفريقيا تستخدم بصورة متزايدة بصفقتها وجهة تسريب وعبور. وبدأت الإيفيدرا والزيوت الغنية بالسافرول تتحول إلى مشكلة قائمة. وبدأ الصنع غير المشروع للكيميائيات الخاضعة للمراقبة يظهر في بعض المناطق؛

(هـ) من دواعي القلق الشديد، المعلومات الواردة عن عمليات ضبط "سلائف مبتكرة" تُصنع للتحايل على الضوابط الرقابية الدولية الوطنية المفروضة على الكيميائيةات السليفة؛

- (و) ينبغي أن يكون توصيف السمات الكيميائية جزءاً لا يتجزأ من جهود إنفاذ القوانين للتحقيق في قضايا التهريب والشحنات غير المشروعة، وينبغي استخدامه في فهم اتجاهات السلائف؛
- (ز) ثمة حاجة إلى إجراء استعراض للتشريعات الوطنية من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها المواد الجديدة المستخدمة لصنع المخدرات غير المشروعة، واقتراح ذلك بوضع برامج وطنية لرصد تلك الكيمائيات السليفة؛
- (ح) ضرورة الشروع في التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني، وهما مسألتان أساسيتان لاتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التسريب والاتجار، وينبغي بعد ذلك توسيعهما ليشملا الصعيدين الإقليمي والدولي؛
- (ط) ينبغي أن يتم التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين السلطات الحكومية ودوائر الصناعة الكيميائية. ويعد اعتماد أفضل الممارسات من جانب دوائر الصناعة الكيميائية تطوراً إيجابياً.